Warith Scientific Journal

قياس أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية
دراسة تطبيقية في مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (RT Bank)
Measuring the impact of liquidity risks on the profitability of commercial banks
An applied study in the Regional Commercial Bank for Investment and Finance (RT Bank)

هديه علي قادر
Hadya Ali Qader
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين/أربيل.
College of Administration and Economic,
Salahaddin University-Erbil.
hadya.qader@su.edu.krd
0750 461 2895

هەلمەت فقی حسین
Halmat Faqe Hussein
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين/أربيل
College of Administration and Economic,
Salahaddin University-Erbil.
halmat.hussein@su.edu.krd
0750 488 4583

د. رزگار عبدالله جاف
Dr.Rizgar Abdulla jaf
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين/أربيل.
College of Administration and Economic,
Salahaddin University-Erbil.
Rizgar.sabir@su.edu.krd
0751 807 9354

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في إقليم كوردستان، من خلال تحليل البيانات المالية السنوية المدققة. لتحقيق هذا الهدف، تم اختيار مصرف إقليم كوردستان (RT) كعينة للدراسة، وذلك خلال الفترة من 2016 إلى 2023. اعتمدت الدراسة على منهجية قياسية لتقدير تأثير مخاطر السيولة، والتي تم قياسها من خلال مؤشرات مثل نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع. كما تم قياس الربحية باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات .خلصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع المصارف التجارية في إقليم كوردستان على تطوير أدوات فعالة لقياس ومتابعة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى وضع خطط طوارئ مناسبة لإدارة هذه المخاطر. كما أكدت على أهمية تطوير استراتيجيات وسياسات لمراقبة مخاطر السيولة وتحديد مستوياتها. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة يضمن توفير السيولة الكافية لاستمرار العمل المصرفي وضمان استدامة المصرف في السوق.

الكلمات المفتاحية: مؤشر التغطية ، مؤشر القانونية، مؤشر التوظيف، مؤشر ات الربحية، مصرف اقليم كوردستان.

Abstract:

Using verified annual financial data, this study seeks to determine how liquidity risks affect the profitability of commercial banks doing business in the Kurdistan Region. In order to accomplish this, a sample was used from 2020 to 2022, which was represented by the Kurdistan Regional Bank (RT). In order to calculate the effect of liquidity risks (shown by indicators of the ratio of liquid assets to total assets, the ratio of total loans to total deposits, and the ratio of liquid assets to total deposits) on profitability (shown by indicators of return on equity / return on assets), the study used the conventional approach. According to the study's findings, commercial banks operating in the Kurdistan Region should be encouraged to create instruments for assessing, tracking, and managing liquidity risks. They should also create efficient emergency plans to mitigate these risks, as well as strategies, policies, and procedures to manage liquidity risks and assess risk levels. In order to guarantee the bank's continued existence in the market, it also suggested that it is crucial to rely on a broad framework for managing liquidity risk that guarantees the availability of adequate cash for the execution of banking operations.

Keyword: Coverage Index, Legal Index, Employment Index, Profitability Indicators, Kurdistan Regional Bank.

1 - المقدمة

تعتبر المصارف جزءًا أساسيًا ومؤثرًا في الاقتصاد في أي دولة، حيث يستفيد منها العديد من الأفراد والوحدات الاقتصادية، سواء كمستثمرين أو مقترضين أو متعاملين. تلعب المصارف دورًا حيويًا في تعزيز الثقة في النظام النقدي من خلال ارتباطها بالجهات الرقابية والحكومية. لذا، فإن سلامة أوضاع المصارف من حيث الملاءة والسيولة ومستوى المخاطر المرتبطة بأنشطتها المختلفة تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد بشكل عام.

في سعيها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح من خلال أنشطتها، تواجه المصارف مخاطر قد تعيق قدرتها على أداء مهامها بكفاءة. وهنا تبرز أهمية إدارة المخاطر،

التي تشمل مخاطر نظامية وقانونية وتشغيلية ومالية. من بين هذه المخاطر، تبرز مخاطر السيولة، التي تعني عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المتعلقة بالمعاملات المصرفية في الوقت المحدد.

نظرًا لأهمية هذه المخاطر، تسعى المصارف التجارية إلى إدارة هذه التحديات، سواء من خلال مواجهتها أو تجنبها أو التكيف معها، بهدف تحقيق العائد المتوقع وزيادة الأرباح التي تسعى إليها إدارة المصرف.

ولتحقق هدف الدراسة تم اتباع المنهجية الاتية:

2 - المنهجية Methodology :

2-1 مشكلة الدراسة Research Problem:

تعتبر المصارف التجارية، مثلها مثل أي مؤسسة تجارية، معنية بتحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها الربحية التي تُعد من الأولويات الأساسية لأي نشاط مصرفي. فالوصول إلى هذه الغاية يسهم في ضمان استمرارية المصرف وتعزيز مركزه المالي، مما يمكنه من مواجهة العديد من المخاطر التي قد يتعرض لها.

من بين هذه المخاطر، تبرز مخاطر السيولة كعامل رئيسي يؤثر على الربحية. إذ يمكن أن توفر إدارة هذه المخاطر فرصًا كبيرة للمصارف التجارية، بينما قد يؤدي الفشل في التعامل معها إلى تعرض المصرف للإفلاس. لذا، من الضروري فهم طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة وأهميتها في المصارف، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالسيولة وما يترتب عليها من عوائد.

بناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

أ. هل توجد علاقة بين مخاطر السيولة والربحية للمصارف التجارية في إقليم كردستان؟

ب. ما مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في إقليم كردستان؟

2-2أهمية الدراسة Research Importance:

تكتسب الدراسة أهميتها من بُعدها الفكري والفلسفي، إذ تُمثل محاولةً لعرض وهيكلة بعض المعارف والأفكار المتراكمة حول السيولة ومؤشرات تحليلها، بالإضافة إلى المساهمة المعرفية والفكرية المتعلقة بمخاطر السيولة ومدى أهميتها في البنوك المدروسة. أما من الناحية التطبيقية، فتتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها محاولةً علميةً وتطبيقيةً لتحليل وتشخيص القدرة التفسيرية لمؤشر المخاطر في تحليل وتفسير الربحية في البنوك التجارية العامة المدروسة.

2-3 أهداف الدراسة Research Objectives:

يهدف هذا الدراسة الى ما يأتي:

أ. التركيز على الجانب المعرفي والأكاديمي للأنشطة المصرفية، وتحديدًا مخاطر السيولة المصرفية وربحيتها.

ب. فهم طبيعة العلاقة بين السيولة وربحية البنوك التجارية.

ج. توضيح أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية.

2-4 انموذج الدراسةResearch model: قام الباحثون بإعداد نموذج الدراسة وعرضه في الشكل الآتي:

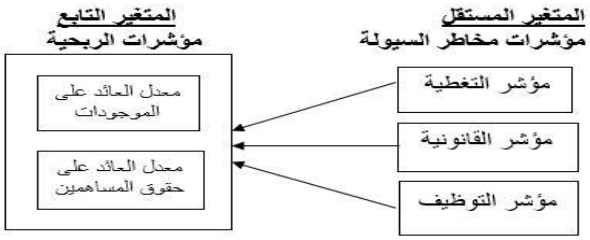

الشكل (1) نموذج الدراسة

المصدر : من أعداد الباحثون.

2-5 فرضيات الدراسة Research Hypotheses:

استنادا لما سبق ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفروض الآتية:

أ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \geq 0.05$) بين مخاطر السيولة والربحية في المصارف التجارية.

ب. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \geq 0.05$) مخاطر السيولة على الربحية في المصارف التجارية.

2-6 منهج الدراسة Research method:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، استخدم الباحثون المنهجين التاليين:

أ. المنهج الاستنتاجي: سيتم استخدام هذا المنهج لصياغة فرضيات الدراسة من خلال تحليل المعلومات الواردة في المصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما في ذلك الوثائق الرسمية، والرسائل الجامعية، بالإضافة إلى الدراسات المنشورة والكتب العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك لاستخلاص فرضيات البحث.

ب. المنهج الاستقرائي: سيتم استخدام هذا المنهج في الجانب التطبيقي للدراسة، بالاعتماد على بيانات البنك التجاري الإقليمي باستخدام التحليل الكمي وفقًا للبرنامج الإحصائي.(SPSS)

2-7 حدود الدراسة Research Limitation:

- الحدود المكانية: مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل(RT bank)
- الحدود الزمانية: القوائم المالية للسنوات 2016-2023.

3- المبحث الأول: - الإطار النظري للمتغيرات الدراسة:

3-1 مفهوم مخاطر السيولة المصرفية:

3-1-1 تعريف المخاطر: تُعرَّف المخاطر بأنها احتمالية عدم تحقيق المستثمر عائدًا محتملًا أو متوقعًا على الاستثمار. وهي أيضًا احتمالية الظروف أو الأحداث التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة. تُقاس المخاطر بدرجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمالية حدوثها (Nidal, 2013: 304).

وقد عرّف معهد إدارة المخاطر (IRM) في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها مزيج من احتمال وقوع حدث ما وعواقبه. ويمكن أن تتراوح العواقب من إيجابية إلى سلبية (Hopkin, 2017: 15). وتشير قرارات لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى مفهوم المخاطر على أنه تقلبات في القيمة السوقية للبنك (Al-Sheikh, 2019: 89).

المخاطر المصرفية هي انخفاض القيمة السوقية للبنك بسبب التغيرات في بيئة الأعمال. ويتحدد انخفاض القيمة السوقية من خلال مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر الأداء (Al-Shabib, 2015: 156). وتعرف القاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة في جمهورية العراق المخاطر المصرفية بأنها المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة ممارسته لأعماله، بما في ذلك مخاطر الفشل المالي ومخاطر السيولة والمخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار الصرف. وعلى الرغم من أن هذه المخاطر تؤثر على البيانات المالية، إلا أن تقديم إدارة البنك لتوضيحات كافية وواضحة حول مخاطر العمليات المصرفية وكيفية السيطرة عليها يجعل البيانات أكثر دقة وشفافية. وتتطلب طبيعة أنشطة البنوك من إدارتها القيام بمعاملات معينة يترتب عليها التزامات مالية تشكل جزءًا مهمًا من عمل البنوك ولها تأثير على مستوى المخاطر المصرفية، بما في ذلك (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) (AI-Tamimi et al.,46:2018).

3-1-2 مفهوم مخاطر السيولة: يُعتبر موضوع مخاطر السيولة من أهم القضايا التي تواجه البنوك في جميع أنحاء العالم. إذا تم استخدام موارد البنك بشكل سليم، فهذا يعني أن هناك إدارة جيدة تدعم استقرار الوضع المالي للبنك. تواجه العديد من البنوك في مختلف الدول تحدياً في تحقيق التوازن بين أهدافها، والتي تشمل الربح والسيولة والأمان. بناءً على ذلك، تركز أنشطة البنوك على إيجاد توازن بين هذه الأهداف عبر الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من السيولة، حيث يمكن أن تؤثر السيولة بشكل مباشر على عمل البنوك لأنها تُعتبر واحدة من الأعمدة الأساسية في عملياتها. إذا كانت السيولة غير كافية، قد يفقد البنك بعض عملائه بسبب عدم القدرة على تلبية طلبات السحب في الوقت المناسب. على النقيض، إذا احتفظت البنوك بمزيد من السيولة عن الحاجة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى استخدام غير صحيح للموارد المتاحة، مما يشكل تهديداً للبنوك (Al-Anzi, 2019: 22).

تعتبر المخاطر الاقتصادية المتعلقة بالخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسات عند محاولة تأمين السيولة النقدية ضرورية للغاية للعمليات التجارية (Erik, 2014: 4). وتُعرف بأنها نوع من المخاطر التي تنشأ عندما يرغب معظم المودعين بشكل مفاجئ في سحب ودائعهم من البنك التجاري، مما يجبر إدارة البنك على بيع بعض أصوله خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة (Al-Islam, 2019: 30). تشمل مخاطر السيولة كل من خطر عدم القدرة على تمويل الأصول في أوقات استحقاقها بأسعار مناسبة، والخطر الذي يتمثل في عدم القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بأسعار قريبة من قيمتها الأصلية وفي الوقت المناسب (Imola, 2007: 49).

ويمكن القول بأن المخاطر المصرفية هي احتمالية تعرض المصرف إلى ظروف غير متوقعة وغير مخطط لها بحيث تؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة للمصرف والعائد المتوقع على استثماراته، وبمعنى آخر أن المخاطر هي إمكانية حدوث شيء غير مرغوب فيه.

3-1-3 مفهوم السيولة في المصارف التجارية:

3-1-3-1 تعريف السيولة: يمكن وصف السيولة على أنها الأموال التي يمتلكها البنك لتلبية التزاماته المالية. ويتحقق ذلك من خلال القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بسرعة، أو بالحصول على أموال إضافية بسرعة (Hajaji & Mohammadi, 2020: 3). تشير السيولة المصرفية إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل فوري، حيث تتكون بشكل رئيسي من تلبية طلبات العملاء للسحب من ودائعهم وتلبية طلبات القروض لتلبية احتياجات المجتمع (Faleh & Al-Douri, 2005: 9).

ومن الاجراءات التي من خلالها تحسين والعمل على زيادة السيولة النقدية في المصارف فهي كالآتي: (Abdul Aziz, 2016: 6)

- فحص السيولة الحقيقية المتاحة وتحليل المخاطر المرتبطة بها.
- وضع وتحسين خطط الطوارئ تحسبًا لحدوث أزمات مالية، مثل جذب الاستثمارات الخارجية.
- مراجعة كفاءة وملاءمة الطرق والأنظمة المستخدمة لتقييم الأصول والديون.
- إعداد نماذج واختبارات سنوية لتقييم فعالية السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة السيولة خلال الأزمات المالية.
- صياغة سياسات وإجراءات ملائمة للإشراف على مخاطر السيولة من قبل إدارة البنك.
- إنشاء نظام إعداد تقارير فعال ضمن إدارة الأصول والالتزامات، بما في ذلك نظام لمتابعة مخاطر السيولة.

مراجعة السيولة الفعلية (المتاحة بشكل نقدي) وأنظمة قياسها ومراقبتها بشكل دوري لتعديلها بما يتناسب مع التغيرات المحيطة بالبنك.

3-1-3-2 مكونات السيولة: تنقسم مكونات السيولة إلى نوعين رئيسيين هما الاحتياطات الأولية والثانوية، وهما على النحو التالي:

أ. الاحتياطات الأولية أو السيولة المتاحة: هي الأموال النقدية التي تحتفظ بها البنوك، وتستخدم عندما تدعو الحاجة لذلك ودون أي تكاليف، وهذه الأصول لا تحقق أي أرباح للبنك (Al-Shammari, 2014: 364). يمكن تقسيم السيولة المتاحة حسب سرعة الحصول عليها إلى ما يلي: (Al-Sayrafi, 2016: 145)

• السيولة النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية: تشمل النقود الموجودة في خزائن البنك على شكل نقد سائل من العملات الرسمية والأجنبية، ومع ذلك، من الصعب تقدير هذا الرقم، والخبرة السابقة تلعب دوراً في هذا التقدير.

• الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى: يجب على البنك الحفاظ على أموال سائلة في البنك المركزي كاحتياطي لحماية المودعين، وقد يحتفظ البنك أيضاً بأرصدة قصيرة الأجل كودائع في بنوك أخرى والتي يمكن تحويلها إلى البنك المركزي للحصول على المبلغ النقدي.

ب. الاحتياطات الثانوية أو السيولة شبه النقدية: تتكون من أصول يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء إلى سيولة خلال فترة قصيرة، أو هي استثمارات قصيرة الأجل مثل الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والأوراق التجارية وأذونات الخزانة، وتتميز هذه الاحتياطيات بفترة استحقاق قصيرة وضعف العائد، وتساهم في زيادة الاحتياطيات وتحقيق بعض الأرباح للبنوك (Youssef & Hamad, 2023: 346).

3-1-3 أهمية السيولة المصرفية: تتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تُعتبر علامة مهمة للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذلك المحللين.
- تظهر للسوق المالية بصورة موثوقة وبعيدة عن المخاطر، وقادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجميع.
- تعزز ثقة المقرضين والمودعين وحملة الأسهم، وتؤكد لهم أنها قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجاتهم.
- لن تجعلها مضطرة لبيع بعض أصولها بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماتها.
- وجود السيولة يعني أنها ليست بحاجة للاقتراض من البنوك أو البنك المركزي.
- تؤكد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها (Al-Shammari, 2012: 376).

يمكن القول إن السيولة المصرفية تعتبر من المؤشرات الأساسية لسلامة الوضع المالي للبنك، حيث تعكس قدرته على الوفاء التزاماته المالية قصيرة الأجل، بما في ذلك تلبية طلبات السحب من المودعين، بدون الحاجة لتصفية ممتلكاته بأسعار منخفضة أو اللجوء إلى مصادر تمويل بأسعار مرتفعة.

3-1-4 مؤشرات ونسب قياس مخاطر السيولة:

3-1-4-1 نسبة التغطية: يقيس هذا المؤشر أهمية الموجودات التى لديها السيولة الأكثر بالنسبة لإجمالي الموجودات، وتتكون الموجودات السائلة من الأرصدة النقدية لدي المصرف نفسه وودائعه لدي الجهاز المصرفي والمصرف المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى بنود نقدية دون خسائر تذكر (Al-Hajj & Al-Qahis, 2023: 9)).

مخاطر السيولة= الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات

3-1-4-2 نسبة القانونية: تدل النسبة القانونيه على قدرات المصرف النقدية على مواجهة السحب من الودائع (الجارية والادخارية) فهي تقيس إلى أي مدى يعتمد المصرف على استخدام الودائع تلبية احتياجات وطلبات الزبائن، وارتفاع هذه النسبة دلالة كفاءة المصرف في ذلك، لذلك فهي تعد أضل نسبة لقيا السيولة لدى المؤسسات المصرفية (Al-Iham et a., 2015: 3).

مخاطر السيولة =الموجودات السائلة / إجمال الودائع

3-1-4-3 نسبة التوظيف: تعكس هذه النسبة كيف يتم استخدام الأموال المتاحة لدى البنك. بمعنى آخر، تشير إلى كيفية استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء والشركات من القروض والودائع. عندما ترتفع هذه النسبة، فهذا يدل على أن البنك يستطيع تلبية المزيد من القروض والودائع. لكن في نفس الوقت، يوضح ذلك أن البنك قد يواجه صعوبة في تلبية طلبات سحب المودعين (Al-Nasrawi, 2021: 31).

مخاطر السيولة= اجمالي القروض/ اجمالي الودائع

4- المبحث الثاني : الربحية في المصارف التجارية (الربحية المصرفية):

1- 4مفهوم الربحية المصرفية: تعمل إدارات البنوك التجارية بجد لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح. تقوم هذه البنوك بتوجيه أموالها نحو الاستثمارات التي توفر أكبر عائد، بحيث تستطيع البنوك دفع الفوائد المستحقة للمودعين وتلبية المتطلبات الأخرى. كما تهدف إلى تحقيق أرباح كافية لتشكيل احتياطيات تدعم وضعها المالي، بالإضافة إلى توفير توزيعات مناسبة لأصحاب رأس المال. الربحية يمكن تعريفها على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة وحجم الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. هذه الربحية هي الهدف الرئيسي للمؤسسة وأداة لتقييم كفاءتها على المستوى الكلي أو الجزئي. (Saad, 2022: 21).

4-2 العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

4-2-1 العوامل الخارجية: هي تلك العوامل التي لا تؤثر بقرارات إدارة المصرف وأهدافه السياسية محددة، ولكن من خلال أحداث خارجة عن تأثير المصرف تتمثل في :

4-2-1-1 نسب الفائدة: تزداد أرباح البنوك التجارية عندما ترتفع نسب الفائدة على القروض، خاصة عندما تكون نسب الفائدة على المدخرات منخفضة، مما يعني أن الأرباح تنمو مع زيادة الفرق بين نسب الفائدة. تلعب نسب الفائدة دوراً مهماً في التأثير على استثمارات البنوك، حيث إن معظم إيرادات البنوك التجارية تأتي من الفرق بين الفوائد التي تتلقاها والفوائد التي تدفعها.

4-2-1-2 السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للبنك المركزي في كل دولة دوراً مهماً في تأثيرها على سياسات البنوك التجارية عند إدارة موجوداتها والالتزامات الخاصة بها. كما أن القوانين واللوائح المصرفية، وكذلك الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي، إضافة إلى الوعي المصرفي، تؤثر أيضًا على هذه السياسات.

4-2-2العوامل الداخلية: هي العوامل التى تؤثر بقرارات إدارة المصرف وأهدافه السياسية تتمثل في:

4-2-2-1هيكل الودائع: تمنح الودائع البنكية مرونة أكبر في تخصيصها لاستثمارات طويلة الأمد، دون الحاجة للقلق بشأن السيولة، وذلك لتحقيق أرباح أعلى في نفس الوقت. كما أن تكلفة الودائع تؤثر على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل النفقات التي يتحملها البنك من أجل جمع الأموال.

4-2-2-2 توظيف الموارد: تركز البنوك التجارية الجزء الأكبر من أموالها على الاستثمار في القروض والأموال النقدية. حين تزداد نسبة الأموال المستثمرة في هذه الأصول، تزيد أرباح البنك التجاري، حيث يعتبر الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات المصدر الرئيسي لإيرادات البنك، خصوصًا ما يتولد من القروض. يجب أن تكون استثمارات البنك في الأصول الثابتة محدودة، لأنها تعتبر أصول غير منتجة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للنقد المتاح. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر أرباح أو خسائر الأوراق المالية، وأرباح أو خسائر القروض وفقًا لعمر البنك، عدد العاملين فيه، عدد فروعه، حجمه، إدارته، والسيولة لديه.

يعتقد الباحثون أن ربحية البنوك التجارية تعكس قدرة البنك على تحقيق عوائد مالية مقابل التكاليف والمخاطر التي يتحملها. تعتبر الربحية من المؤشرات الأساسية لأداء البنوك المالي وتعكس مدى كفاءتها في استخدام مواردها لتحقيق أهدافها المالية .

4-3 مؤشرات قياس الربحية:

بما ان المصرف يسعى لتحقيق غايتها الاساسيه الا وهي الربحية ، لذلك فهناك عدد من المعايير الذي يستند عليها في تقييم ذلك، نذكر اهمها فيما يلي:

4-3-1 معدل العائد على الموجودات (ROA) : إن النسبة المرتفعة دليل على مدى كفاءة ادارة المشروع في تخفيض وتقليل حجم الإنفاق التشغيلي والتوظيف الأمثل في استثمار الموجودات، ويحدد العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي: (Al-Taei & Al-Shakarchis, 2022: 70)

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / إجمالي الموجودات

4-3-2 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : يُستخدم هذا المعدل لتحديد فعالية الأرباح المستقبلية للبنوك. يُحسب من خلال (صافي الربح مقارنة بإجمالي حقوق الملكية) (Fattouh& Abdul Karim, 2018: 329). يُظهر معدل العائد على حقوق الملكية مدى نجاح الإدارة في استخدام أموال الملاك، وكذلك قدرة هذه الأموال على تحقيق الأرباح. لذا، يعتبر هذا المعدل مؤشراً على ربحية كل دينار يتم استثماره. إذا كان هذا المعدل مرتفعاً، فهذا يشير إلى نجاح الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد جيد للملاك. ومع ذلك، يصبح هذا المؤشر غير مناسب إذا زادت أسعار الفائدة، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل قاعدة الضرائب، مما يؤثر سلباً على مصداقية معدل العائد على حقوق الملكية الذي يرتفع بفعل التضخم. ويحدد العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي: (Al-Ghafoud, 2019: 163)

معدل العائد على الحقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

4-4 العلاقة بين السيولة والربحية: تعتبر السيولة والربحية عنصرين أساسيين في إدارة أعمال البنك، ومن خلالهما تسعى المؤسسات المالية لتحقيق هدف رئيسي وهو زيادة قيمة البنك. تتحقق الربحية من خلال استخدام أصول البنك بكفاءة عالية، بينما تتحقق السيولة من خلال إدارة فعالة لرأس المال العامل، بالإضافة إلى قدرة البنك على الحصول على تمويل قصير أو طويل الأجل. تعتبر السيولة ضرورية لتلبية التزامات البنك تعتبر السيولة والربحية عنصرين أساسيين في إدارة أعمال البنك، ومن خلالهما تسعى المؤسسات المالية لتحقيق هدف رئيسي وهو زيادة قيمة البنك. تتحقق الربحية من خلال استخدام أصول البنك بكفاءة عالية، بينما تتحقق السيولة من خلال إدارة فعالة لرأس المال العامل،

بالإضافة إلى قدرة البنك على الحصول على تمويل قصير أو طويل الأجل. تعتبر السيولة ضرورية لتلبية التزامات البنك وتفادي مخاطر الإفلاس. إذا لم تتوفر السيولة في الوقت المناسب أو كانت زائدة عن حاجة البنك، فقد يؤدي ذلك إلى تحقيق الأرباح، بسبب استثمار جزء كبير من الأموال في مشاريع ذات عوائد منخفضة. تعتبر الربحية ضرورية لضمان استمرارية البنك، إذ إن الخسائر المستمرة يمكن أن تهدد حقوق المالكين والدائنين، مما يؤدي إلى تقليص التمويل القديم والتوقف عن الحصول على تمويل جديد.

من المهم أن يقوم المدير المالي بالتوازن بين السيولة والربحية والحفاظ على هذا التوازن بشكل مستمر. لكن هذه المهمة ليست سهلة، لأن توفير السيولة قد يتعارض مع تحقيق الربحية. لذلك، يجد المدير المالي نفسه أحيانًا في موقف صعب. يوجد علاقة عكسية بين السيولة والربحية؛ بمعنى أنه عندما تزداد السيولة تنخفض الربحية، والعكس صحيح. على سبيل المثال، الأصول السائلة العالية قد تعني انخفاض الربحية لأن الأموال لم تستثمر في مشاريع تعود بأرباح أكبر. بينما القروض والأموال التي تحقق عائدات كبيرة تعتبر أقل سائلًا في البنوك التجارية.

لذا يجب أن يتم الاختيار بين هذين الهدفين، ويجب ألا يكون أحدهما على حساب الآخر، لأن كليهما له قيمة. إذا تم التركيز على السيولة فقط، فإن ذلك يمكن أن يشعر البنك بعدم تحقيق الربحية ويؤدي إلى عدم استمراريته. وعلى الجانب الآخر، إذا تجاهل البنك السيولة وركز فقط على تحقيق الأرباح، فقد يواجه مشاكل مثل الإعسار أو الإفلاس. لذلك، يجب إعطاء اهتمام كاف لإدارة السيولة في البنوك التجارية، حيث يؤثر ذلك في النهاية على ربحيتها.

يمكن القول بأن السيولة والربحية هما عنصران أساسيان في إدارة المصارف، ويجب تحقيق توازن دقيق بينهما لضمان استدامة العمليات المصرفية والقدرة على تحقيق أهداف النمو والربحية على المدى الطويل.

5- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في إقليم كوردستان

بناءً على المعايير التي تم تحديدها للدراسة والافتراضات التي اعتمدت عليها، فإن هذا الجزء يهدف إلى قياس تأثير مخاطر السيولة على أرباح المصارف التجارية في منطقة كردستان. الهدف هو الإجابة على سؤال الدراسة: كيف تؤثر السيولة على أرباح المصارف؟ تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: القسم الأول يتضمن تاريخاً عن المصرف، بينما يتناول القسم الثاني النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، مستخدماً مؤشرات مخاطر السيولة مثل نسبة التغطية، النسبة القانونية، ونسبة التوظيف، بالإضافة إلى مؤشرات الربحية مثل معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

وقد تم في الفصل التطبيقي الدراسة على مصرف الإقليم التجاري كعينة الدراسة، وذلك في ضوء الجانب النظري للبحث الذي تم استعراضه في الفصل السابق.

الطريقة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلب من معطيات وقبل الشروع في الدراسة القياسية سنحاول في هذا المبحث عرض منهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة، وكذلك العينة المدروسة ودلالة النسب المستخدمة في هذه الدراسة وسيتم شرح الأسلوب المعتمد في التحليل.

5-1 المطلوب الاول: عرض عينة ومتغيرات الدراسة:

بغية الوصول الى أهداف الدراسة المرادة وجب علينا الالمام بطبيعة وعينة الدراسة بالإضافة الى متغيرات وبيانات هذه الدراسة.

5-1-1 التعريف بمجتمع وعينة الدراسة: يعتبر مجتمع الدراسة في أي دراسة هي الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة التطبيقية. وكما رأينا فان هذا الدراسة يناقش أثر مخاطر السيولة التي تحدث على الربحية ، إذ أن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في المصرف الإقليم التجاري في أربيل.

5-1-2 تقديم متغيرات الدراسة : تنقسم متغيرات الدراسة الى متغيرات مستقلة و تابعة و أخرى ضابطة وتتمثل في:

5-1-2-1المتغيرات المستقلة (التفسيرية): على ضوء تحليل الدراسة وهدفها ثم الاعتماد على المتغيرات الثلاثة الأساسية التي تعكس تأثيرها على الربحية .

• نسبة التغطية النقدية : وتتمثل في النقد والارصدة لدى المصارف الى إجمالي الموجودات أي هي عبارة عن مجموع الموجودات التي تعتبر سائلة (النقدية وشبه النقدية) على إجمالي موجودات التي يمتلكها المصرف ويتم حسابها بالاعتماد على تقارير التي يعد بشكل سنوي للمصارف.

• نسبة السيولة القانونية : هي تعني الأموال والنقد الموجود في البنوك مقارنة بإجمالي المودعات الخاصة بها، أي أنها تمثل الأصول السائلة للبنوك بالنسبة للإجمالي التراكمي للودائع. ويتم احتسابها بناءً على البيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك.

• نسبة التوظيف : وهي عبارة عن اجمالي القروض الى اجمالي الودائع ويتم حسابها اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف .

5-1-2-2 المتغيرات التابعة: وهي:

• معدل العائد على الموجودات (ROA):

يعكس قدرة المصرف على تحقيق الاهداف والتوجه نحو الاداء المتوقع وتشير الى ارتفاع العوائد المالية.

• معدل العائد على حقوق الملكية(ROE):

يعد مؤشراً جيداً على كفاءة قرارات الاستثمار لأموال المصرف في تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح اليه ادارة المصرف.

5-2 المطلوب الثاني: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

5-2-1 المتغيرات المستقلة: مؤشرات السيولة

(X1) مؤشر نسبة التغطية.

(X2) مؤشر نسبة القانونية.

(X3) مؤشر نسبة التوظيف.

5-2-2 المتغيرات التابعة: مؤشرات الربحية

(Y1) العائد على الموجودات. (ROA)

(Y2) مؤشر العائد على حقوق الملكية. (ROE)

الجدول (1)

طريقة حساب كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والغرض منها

المتغير	مؤشر	الرمز	طريقة الحساب	المدلول
المستقل	نسبة التغطية.	X1	الموجودات السائلة\اجمالي الموجودات	زيادة قدرة المصرف على تأدية التزاماتها المالية
	نسبة القانونية.	X2	الموجودات السائلة\اجمالي الودائع	قدرة على الوفاء بالالتزامات
	نسبة التوظيف	X3	إجمالي القروض\إجمالي الودائع	قدرة رد الودائع عند الطلب
التابع	نسبة العائد على الموجودات	Y1	صافي الربح\إجمالي الموجودات	كفاءة استخدام الموجودات
	نسبة العائد على حقوق الملكية	Y2	صافي الربح\حقوق الملكية	كفاءة الأرباح المستقبلية

المصدر: من إعداد الباحثون

5-2-3 بيان نتائج مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات الربحية:

RTجدول (2) يوضح اهم المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة لمصرف (

السنة	المؤشرات السيولة			المؤشرات الربحية	
	x1	x2	x3	y1	y2
2016	0.89	3.53	0.01	0.02	0.05
2017	0.86	2.04	0.01	0.02	0.04
2018	0.91	1.60	0.01	0.01	0.03
2019	0.71	1.17	0.01	0.01	0.04
2020	0.62	1.43	0.05	0.01	0.03
2021	0.70	1.26	0.03	0.01	0.03
2022	0.79	1.23	0.02	0.01	0.03
2023	0.52	1.32	0.03	0.04	0.11

المصدر: من إعداد الباحثون

RTجدول (3)يوضح احتساب اهم المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة لمصرف

	x1			x2		
سنة	نسبة التغطية	الموجودات السائلة	إجمالي الموجودات	نسبة القانونية	الموجودات السائلة	إجمال الودائع
2016	0.889751383	562043947056.00	631686511649.00	3.52912665	562043947056.00	159258650463.00
2017	0.864367465	427573484893.00	494666333804.00	2.03661689	427573484893.00	209,943,012,751
2018	0.919113342	839,718,130,913	913,617,605,543	1.59243761	839,718,130,913	527,316,188,339
2019	0.706732109	690,486,618,569	977,013,226,763	1.16798839	690,486,618,569	591,175,927,856
2020	0.620125477	399,682,394,696	644,518,584,200	1.42902516	399,682,394,696	279,688,842,796
2021	0.701127808	565,837,370,869	807,038,837,658	1.25961335	565,837,370,869	449,215,127,583
2022	0.786046477	887,170,839,468	1,128,649,343,097	1.23023923	887,170,839,468	721,136,845,390
2023	0.519214987	724,317,749,061	1,001,046,854,695	1.31573716	724,317,749,061	550,503,378,183

	x3			y1		
سنة	نسبة التوظيف	إجمالي القروض	إجمال الودائع	معدل العائد على الموجودات	صافي الربح	إجمالي الموجودات
2016	0.008322717	1325464607	159258650463	0.020655768	13047970057.00	631686511649.00
2017	0.008897653	1,868,000,000	209,943,012,751	0.020416057	10,099,136,140	494,666,333,804
2018	0.006170871	3,254,000,000	527,316,188,339	0.009364727	8,555,779,048	913,617,605,543
2019	0.014606481	8,635,000,000	591,175,927,856	0.012005335	11,729,371,390	977,013,226,763
2020	0.049285127	13,784,500,000	279,688,842,796	0.011845812	7,634,846,110	644,518,584,200
2021	0.030561475	13,728,677,000	449,215,127,583	0.011037519	8,907,706,568	807,038,837,658
2022	0.019778875	14,263,275,667	721,136,845,390	0.009322433	10,521,757,857	1,128,649,343,097
2023	0.025714225	14,155,767,717	550,503,378,183	0.038568216	38,608,591,537	1,001,046,854,695

	y2		
سنة	معدل العائد على الحقوق الملكية	صافي الربح	إجمالي حقوق المساهمين
2016	0.050321334	13047970057.00	259293009026.00
2017	0.037488607	10,099,136,140	269,392,145,166
2018	0.03078195	8,555,779,048	277,947,924,214
2019	0.040336655	11,729,371,390	290,786,914,620
2020	0.02558408	7,634,846,110	298,421,760,730

307,329,467,298	8,907,706,568	0.028984225	2021
317,851,225,155	10,521,757,857	0.033102776	2022
359,491,847,827	38,608,591,537	0.107397683	2023

يتضح من الجدول رقم (1) أن:

أ. معدل التغير السنوي لنقد والارصدة لدى المصارف الى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية محل الدراسة إن هذا المعدل في تناقص خلال الفترة من سنة 2016 الى سنة 2023 باستثناء سنة 2018 كان مرتفعاً جداً.

ب. معدل التغير السنوي لنقد والارصدة لدى المصارف إلى إجمال ودائعها في المصارف التجارية محل الدراسة كان مرتفعاً في سنة 2016، ثم توجه معدل التغير نحو انخفاض الى سنة 2023.

ج. معدل التغير السنوي لإجمالي القروض إلى اجمالي الودائع في المصارف التجارية محل الدراسة في بداية فترة الدراسة منخفضاً ثم ارتفع بشكل ملحوظ في سنة 2020، ثم عاود انخفاض في السنوات الباقية من الدراسة.

د. معدل التغير السنوي للعائد على الموجودات في المصارف التجارية محل الدراسة كانت في سنتي الاولى والثانية مرتفعاً ثم اتخذت مساراً تنازلياً الى سنة 2022 ثم قفزت بشكل كبير في سنة 2023.

ه. معدل التغير السنوي لنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية محل الدراسة في البداية الدراسة كان مرتفعا ثم عاود نحو انخفاض الى سنة 2022، ثم قفزت بشكل كبير في سنة 2023.

الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين مؤشرات مخاطر السيولة و مؤشر الربحية

		X1	X2	X3	Y1	Y2
X1	Pearson Correlation	1	.556	-.740*	-.430	-.567
	Sig. (2-tailed)		.152	.036	.287	.143
	N	8	8	8	8	8
X2	Pearson Correlation	.556	1	-.392	.177	.030
	Sig. (2-tailed)	.152		.337	.674	.943
	N	8	8	8	8	8
X3	Pearson Correlation	-.740*	-.392	1	.035	.090
	Sig. (2-tailed)	.036	.337		.935	.832
	N	8	8	8	8	8
Y1	Pearson Correlation	-.430	.177	.035	1	.964**
	Sig. (2-tailed)	.287	.674	.935		.000
	N	8	8	8	8	8
Y2	Pearson Correlation	-.567	.030	.090	.964**	1
	Sig. (2-tailed)	.143	.943	.832	.000	
	N	8	8	8	8	8

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثون

1. اختبار الفرضية الاولى: وتحليلها التي تنص على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى ($a \geq 0.05$) بين المؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية. بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وبحسب المؤشرات الموضحة في الجدول (4) أظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) تباينًا في قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين التابعين نسبة العائد على الموجودات Y1ونسبة العائد على الملكية Y2وكل من المتغيرات المستقلة(نسبة التغطيةX1، نسبة القانونية X2، نسبة التوظيفX3) وقد تبيّن أن معظم هذه العلاقات لم تكن دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن هناك ضعف الارتباط الخطي بين كل من المتغيرات المستقلة وكذلك المتغيرات التابعة، باستثناء العلاقة بين Y1 وY2 التي اتّسمت بالقوة والدلالة الإحصائية العالية.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين المتغير نسبة العائد على الموجودات Y1وبين المتغيرات المستقلة، فقد أظهرت لنا النتائج بوجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين نسبة التغطية X1 وY1نسبة العائد على الموجودات بلغت قيمة معامل الارتباط($r = -0.430$) ، إلا أن هذه العلاقة لم تكن دالة إحصائيًا($p = 0.287$) ، مما يشير إلى أن هناك احتمالية وجود تأثير سلبي لـ X1علىY1 ، دون توفر دليل

إحصائي قوي يدعم هذا الاتجاه. أما العلاقة بين نسبة القانونية X2 وY1نسبة العائد على الموجودات فقد كانت طردية ضعيفة جدًا (r = 0.177)، وغير دالة إحصائيًا(p = 0.674) ، في حين أظهرت العلاقة بين نسبة التوظيف X3 و نسبة العائد على الموجودات Y1قيمة قريبة من الصفر(r = 0.035) ، (p = 0.935، وهو ما يدل على انعدام العلاقة الخطية بين تلك المتغيرين.

أما فيما يتعلق بالمتغير نسبة العائد على الملكية Y2 ، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية متوسطة القوة مع(r = -0.567) X1 ، واقتربت هذه العلاقة من مستوى الدلالة الإحصائية(p = 0.143) ، مما يشير إلى اتجاه سلبي محتمل بين المتغيرين، وقد دعمت نتائج تحليل الانحدار هذه العلاقة من خلال إثبات دلالة إحصائية للأثر السلبي لـ X1على .Y2 في المقابل، كانت العلاقة بين نسبة القانونية X2و Y2ضعيفة جدًا وغير دالة(r = 0.030) ، (p = 0.943، وكذلك كانت العلاقة بين X3 و(r = 0.090 Y2) ، (p = 0.832، مما يعكس غياب علاقات خطية واضحة بين هذه المتغيرات.

بناءً على ما سبق ، فإن المتغير نسبة التغطية X1 يُعد الأكثر ارتباطًا بالمتغيرات التابعة نسبة العائد على الملكية Y2، في حين لم تظهر المتغيرات نسبة القانونية X2 و X3علاقات دالة أو مؤثرة مع أي من المتغيرين التابعين.

الجدول رقم (5) تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على مؤشرات الربحية

	Model 1(Y1)				Model 2(Y2)			
	B	SE	β	P	B	SE	β	P
(Constant)	0.085	0.032	—	.057	0.254	0.068	—	.020 *
X1	−0.097	0.039	−1.260	.066	−0.280	0.082	−1.413	.027 *
X2	0.008	0.005	0.622	.165	0.018	0.010	0.522	.158
X3	−0.476	0.329	−0.654	.222	−1.404	0.696	−.751	.114
R^2	0.630				0.749			
Adjusted R^2	0.352				0.562			
Durbin–Watson	1.672				1.817			

المصدر: من إعداد الباحثون

2. اختبار فرضية الثانية: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة (مخاطر السيولة و مؤشر العائد على الملكية). أظهرت نتائج التي يتم تحليل الانحدار المتعدد للنموذجين المستخدمين في الدراسة الموضح في الجدول رقم (5) وجود فروقات في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. حيث أشار النموذج الأول (Y1) إلى أن المتغير X1 يؤثر بشكل سلبي على Y1 بمعامل انحدار غير معياري بلغ (B = -0.097) ومعامل معياري(β = -1.260) ، إلا أن هذا الأثر لم يكن يدل إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة(p = 0.066) ، وهو ما يُعد قريبًا من حدود الدلالة وقد يشير إلى وجود اتجاه يستحق الدراسة. أما المتغيران X2 و X3فلم يُظهرا أي تأثير دال إحصائيًا علىY1 ، حيث بلغت قيم (p = 0.165) و (p = 0.222)على التوالي.

أما في النموذج الثاني(Y2) ، فقد تبين أن المتغير X1 له أثر سلبي دال إحصائيًا علىY2 ، حيث بلغت قيمة(B = -0.280 ، (β = - 1.413، (p = 0.027، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية قوية ومعنوية بينهما. في حين لم يظهر أي من المتغيرين X2 و X3أثرًا معنويًا على Y2 بالرغم من أن X3 أظهر تأثيرًا حجميًا كبيرًا (B = -1.404) إلا أن مستوى الدلالة لم يصل إلى الحد المطلوب (p = 0.114).

من حيث القوة التفسيرية للنموذجين، أوضحت نتائج معامل التحديد (R^2) أن النموذج الأول يفسر ما نسبته 63% من التباين فيY1 ، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 74.9% في النموذج الثاني، مما يدل على أن النموذج الثاني يتمتع بقوة تفسيرية أفضل. كما أظهرت قيم معامل Durbin–Watson (1.672 للنموذج الأول، و1.817 للنموذج الثاني) عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي للمخلفات في كلا النموذجين.

بناءً على ما سبق، فإن المتغير X1 نيبة التغطية هو المتغير الأكثر تأثيرًا من حيث الدلالة الإحصائية، لا سيما في تفسير التغير في نسبة العائد على حقوق الملكية Y2 ، في حين لم تظهر بقية المتغيرات تأثيرًا معنويًا واضحًا، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الدراسة حولها في سياقات أخرى أو ضمن نماذج أكثر تعقيدًا.

القوة التفسيرية: تمكّن النموذج الثاني نسبة العائد على حقوق الملكية (Y2) من تفسير 74.9% من التباين في العائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى أن المتغيرات (خاصة X1) تساهم بشكل أكبر في تفسير التغيرات في Y2 مقارنة بالنموذج الأول الذي يفسر 63% من التباين في العائد على الموجودات (Y1).

مؤشر Durbin-Watson: قيم Durbin-Watson للنموذجين (1.672 للنموذج الأول و1.817 للنموذج الثاني) تشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي للمخلفات، مما يعزز مصداقية النتائج ويؤكد على موثوقية التحليل.

نسبة التغطية X1 هو المتغير الأكثر تأثيرًا في تفسير التغيرات في نسبة العائد على حقوق الملكية Y2 من بين المتغيرات المستقلة. في حين أن المتغيرات نسبة التغطية X2 ونسبة التوظيف X3 لم تظهر تأثيرًا معنويًا قويًا على المتغيرات التابعة، مما يشير إلى أن تلك النسب قد لا تكون مؤشرات قوية لكفاءة العوائد في هذه الحالة.

6- الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات: ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

- تؤثر المخاطر المالية، مثل مخاطر السيولة، بشكل كبير على قدرة البنك على الوفاء بمسؤولياته المالية. هدف إدارة المخاطر هو الحفاظ على استقرار البنك وتجنب انخفاض قيمته السوقية بسبب التحديات في تلبية احتياجات المودعين والقروض.
- -تعتبر السيولة المصرفية دليلاً رئيسياً على قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. تُستخدم مؤشرات مثل نسبة التغطية والنسبة القانونية ونسبة توظيف الأموال لقياس قدرة البنك على التعامل مع مخاطر السيولة وضمان استقراره المالي.

- تسعى البنوك التجارية لتحقيق أعلى ربح ممكن من خلال استخدام مواردها بشكل فعال لتلبية التزاماتها المالية وتوزيع أرباح مناسبة على المساهمين. تؤثر على ربحية البنوك عوامل خارجية مثل أسعار الفائدة والسياسة النقدية، وعوامل داخلية مثل هيكل الودائع وتوظيف الموارد المالية. يتم قياس ربحية البنك باستخدام مؤشرات مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- تشير النتائج إلى أن العامل المستقل نسبة التغطيةX1 له التأثير الأكبر، خاصة على العامل التابع نسبة العائد على حقوق الملكية Y2، حيث تم رصد علاقة عكسية متوسطة ومعنوية. بينما لم يظهر العاملان نسبة القانونية X2 ونسبة التوظيف X3 أي علاقات ذات دلالة إحصائية مع العوامل التابعة العائد على الموجودات Y1 و نسبة العائد على حقوق الملكية Y2. كما وُجدت علاقة قوية ومهمة جداً بين العائد على الموجودات Y1 و نسبة العائد على حقوق الملكية Y2، مما يدل على ارتباط وثيق بينهما.
- أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن العامل نسبة التغطية X1 له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على العامل التابع نسبة العائد على حقوق الملكية Y2، بينما لم يكن له تأثير دال على العائد على الموجودات Y1. ولم يُظهر العاملان X2 نسبة القانونية ونسبة التوظيف X3 أي تأثير معنوي على أي من العوامل التابعة. من حيث القوة التفسيرية، يوضح النموذج الثاني 74. 9% (Y2) من التباين، مما يجعله أكثر قدرة على التفسير مقارنة بالنموذج الأول العائد على الموجودات (Y1) الذي يفسر 63%. كما أظهرت قيم Durbin-Watson عدم وجود مشكلة في الترابط الذاتي في المخلفات في كلا النموذجين.

6-2 التوصيات

التوصيات بعد الاطلاع على أهم النتائج التي توصل إليها هذه الدراسة، فإننا نستخلص عدداً من التوصيات التي نرى أنها تسهم في حل مشكلة البحث، ومن أهم تلك التوصيات:

- يجب أن تهتم إدارة البنك والمستثمرون الحاليون والمحتملون بنسبتي التغطية والعائد على الأصول لتقييم كيفية إدارة مخاطر السيولة، وذلك لتحسين الأداء واتخاذ القرارات السليمة. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب معالجة المشاكل التي تؤثر سلباً على مؤشرات السيولة والربحية، كما يُوصى بإجراء بحوث إضافية تتعلق بهذا الموضوع لتعزيز إدارة مخاطر السيولة.
- ينبغي على البنك دراسة العلاقة بين مفاهيم المخاطرة والسيولة والربحية بشكل واضح، وفهم كيف ترتبط هذه العناصر ببعضها في بيئة العمل المصرفي.
- يمتلك البنك التجاري (RT) سيولة عالية جداً تحتاج إلى إعادة استثمارها في مجالات تحقق عوائد كبيرة.
- يجب على البنك الاستمرار في استخدام مؤشرات السيولة كمقياس نسبي لتحويل أصوله إلى نقد، وكذلك لتجنب الضغوط الناجمة عن المخاطر المالية، بما في ذلك خطر السيولة.
- من الضروري أن يحتفظ البنك بسياسة متوازنة للحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة، خاصة أنه يعمل في بيئة مصرفية غير مستقرة، وذلك لمواجهة الالتزامات المستحقة.
- يجب تطوير الاستراتيجيات والسياسات والممارسات لإدارة مخاطر السيولة، وتحديد مستوى المخاطر المرغوب فيه، وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا الجانب.

7- المصادر

1. Abdul Aziz, Ahmed Bashar (2016). Liquidity Risk Management at Banks, Al-Rafidain Banking Bulletin, Issue 13, pp. 1-8.
2. Al-Anzi, Saad Muhammad Khalif (2019). The Role of Audit Committees in Managing Liquidity Risks in Kuwaiti Commercial Banks, Master's Thesis Submitted to the Faculty of Economics and Administrative Sciences Council, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.
3. Al-Farjani, Ibrahim Masoud and Al-Darsi, Abdullah Jad Al-Mawla (2021). Liquidity Risk and Its Impact on the Profitability of Libyan Commercial Banks, Al-Jami'i Journal, Issue 33, pp. 201-220.
4. Al-Ghafoud, Mukhtar Abdul Salam (2019). The Impact of Liquidity Risk on the Profitability of Commercial Banks in Zliten City: A Case Study of the Republic Bank, Zliten Branch, Journal of Economic and Political Sciences, Issue 14, pp. 142-171.
5. Al-Hajj, Abdul Hamid Miftah Imhamed, and Al-Qahis, Ahmed Ibrahim Muhammad (2023). Liquidity Risks and Their Impact on the Profitability of Libyan Commercial Banks, Journal of Human and Society Studies, Issue 22, pp. 1-22.
6. Al-Iham, Al-Tijani and Fawzi, Sha'bi Mahmoud (2015). Evaluating the Financial Performance of Commercial Banks: A Case Study of the National Bank of Algeria and the Algerian Popular Credit for the Period (2005-2011). Economic and Administrative Research, Volume 9, Issue 1, pp. 25-48.
7. Al-Islam, Bin Saadoun Saif (2019). The Impact of Liquidity on Profitability in Commercial Banks: A Comparative Study of a Number of Public and Private Algerian Banks for the Period (2013-2017). Master's Thesis Submitted to the Council of the Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, University of May 8, 1945, Guelma, Algeria.
8. Al-Sayrafi, Muhammad (2016). Managing Regular, Extraordinary, and Electronic Banking Operations, First Edition, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
9. Al-Shammari, Sadiq Rashid (2012). Banking Operations Management: An Introduction and Scientific Applications, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
10. Al-Sheikh, Nevin Ashraf Muhammad Shafiq Al-Saeed (2019). The Impact of Fair Value Accounting Measurement on the Capital Adequacy Ratio of Egyptian Banks, Master's Thesis Submitted to the Faculty of Commerce Council, Mansoura University, Egypt.

11. Al-Tamimi, Muhammad Ali Kazim, Al-Dhabhawi, Hassan Karim, and Al-Karaawi, Rasoul Rahman (2018). Measuring Credit Risk in a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange for the Period (2010-2015). Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 15, Issue 1, pp. 40-66.
12. Faleh, Hassan Al-Muayyad and Al-Douri, Abdul Rahman (2005). Bank Management: A Contemporary Quantitative and Strategic Approach, Third Edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan.
13. Fattouh, Mahmoud and Abdul Karim, Omar (2018). Financial Management 2, Shuaa for Publishing and Science, Syria
14. Hajaji, Souad and Mohammadi, Nour Al-Huda (2020). The Impact of Liquidity Risk on the Profitability of Commercial Banks: A Case Study of a Sample of Commercial Banks Operating in Algeria during the Period (2012-2016). Master's Thesis Submitted to the Council of the College of Economics, Business, and Management Sciences, University of Kasdi Meriah, Ouargla, Algeria. - Risk Management Guide, Regional Commercial Bank, approved (2019).
15. Law No. (4) of 2010, (2011) (Instructions to Facilitate the Implementation of Banking Law No. (94) of 2004), Iraqi Gazette, Issue (4172).
16. Nidal, Ahmed Raouf (2013). An Analytical Study of Liquidity Risk Using Cash Audit Statements, Explaining Their Impact on Capital Adequacy in the Banking Sector, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Issue 36, pp. 300-335.
17. Saad, Basil Samir (2022). The Impact of Financial Leverage on the Profitability of Syrian Private Banks: A Case Study of BEMO Bank during the Period (2010-2020). Master's Thesis Submitted to the Faculty of Business Administration Council, Al-Manara University, Syria.
18. Supervisory Work Guide/Risk Management Controls in Conventional (Commercial) Banks (2019), Central Bank of Iraq, Banking Control Department, Issue 9/6/078.
19. Youssef, Saraf Jamal and Hamad, Sarwar Ahmed (2023). The Impact of Some External Determinants on Banking Liquidity: An Analytical Study of Data from a Sample of Commercial Banks Registered in the Iraq Stock Exchange for the Period (2005-2017), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 19, Issue 62, pp. 343-357.
20. Al-Nasrawi, Muhammad Abdul-Amir Hassan (2021). The Impact of Financial Inclusion on Bank Liquidity and Profitability: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks for the Period (2011-2019). Master's Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.
21. Al-Shabib, Duraid Kamel (2015). Banking Operations Management, First Edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing, Jordan.
22. Al-Taei, Abdullah M. T., & Al-Shakarchi, Bashar Th. M. (2022). Profitability Indicators and Their Impact on Market Value-a Study of a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2004-2019, Tanmiat AlRafidain, Vol. 41, No. 133, pp. 288-308.
23. Erik banks (2014). Liquidity Risk managing funding and Asset Risk, 2nd edition, the British library, The United Kingdom Europe and other countries.
24. Hopkin, Paul (2017). Fundamentals of Risk Management, 4th Edition, British library, UK.
25. Imola, priga (2007). liquidity risque mangement in banking, the young econimists.
26. Jaf, Rizgar Abdullah Sabir (2015). The Role of Mark to Market on the Properties of Accounting Information in Kurdistan International Bank. Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 6, No. 4, pp181-195.
27. Khzer, Karzan Adnan & Jaf, Rizgar Abdullah Sabir (2023). The ROLE OF INCOME SMOOTHING ON FINANCIAL PERFORMANCE INDICATORS. 3c Empresa: investigación y pensamiento crítico, Vol. 12, No. 2, pp. 362-376.
28. Rashid, Chnar Abdullah & Jaf, Rizgar Abdullah Sabir (2023). The Usefulness of The Capital Asset Pricing Model in Predicting Total Shareholder Return. Zanco Journal of Humanity Sciences, Vol. 27, No. 1, pp. 408-416.
29. Staikouras, christos K and wood, Geoffery E (2004). The determinants of European Banks profitability, International Business & Economics Research Journal, Vol. 3, No. 6, pp. 57-68.